سلم تصحيح مقرر المدخل إلى علم القانون، كلية العلوم السياسية، التعليم المفتوح، الفصل الثاني، العام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

١ــ عدد تعداداً فقط خصائص القاعدة القانونية ، وتحدث عن أن القاعدة القانونية " قاعدة سلوك". /١٥/ درجة.

خصائص القاعدة القانونية : ص ٨. / ٨ درجات/.

قاعدة سلوك. قاعدة اجتماعية. قاعدة عامة. قاعدة ملزمة.

القاعدة القانونية " قاعدة سلوك : ص ٩. / ٧ درجات/.

إن القانون ينظم الروابط والعلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، ولكي يطبق القانون على هذه العلاقات والروابط لابد للأخيرة من أن تظهر بمظهر خارجي يعبر عن سلوك الأفراد، لهذا فإن السلوك الظاهر هو موضوع الرابطة القانونية التي يحكمها القانون.

فالقانون يهتم بالسلوك الخارجي للأشخاص ولا يعتد بنواياهم إلا إذا اقتربت تلك النوايا بسلوك مادي ظاهر يكشف ويعبر عنها. فبمجرد تفكير إنسان بقتل إنسان آخر يجعله مذنباً من الناحية الدينية والأخلاقية، ولكن القانون لا يتدخل في هذه الحالة في فرض العقاب إلا إذا تجاوز ذلك الإنسان مرحلة التفكير وقام بتنفيذ جريمته بأفعال مادية ظاهرة، لأن القانون لا يحكم إلا على السلوك الظاهر للأفراد.

إذاً، إذا كان القانون لا يعبأ بالنوايا المجردة، فإنه يضعها في الحسبان إذا اقترنت بسلوك مادي ظاهر، مثال ذلك، إذا صاحب التفكير بقتل إنسان قيام ذلك الشخص فعلاً بقتل آخر. فالقانون هنا يتدخل ويبحث عن نية القاتل ليرى أن القتل كان خطأ أو كان عمداً لكي يحدد العقوبة المناسبة لكل حالة.

٢ ــ عرف القانون، وتحدث عن "اختلاف القانون و الأخلاق من حيث المؤيد والجزاء". /١٥/ درجة.

القانون: ص ٧+٨. / ٥ درجات/.

هو مجموعة القواعد المنظمة لسلوك وعلاقات الأشخاص في المجتمع على وجه ملزم. أو

مجموعة القواعد التي تنظم نشاط الأفراد في المجتمع تنظيماً يحقق للفرد ويكفل التقدم للجماعة، والتي تنفذها قسراً وجبراً على الأفراد سلطة عليا في تلك الجماعة. أو

نظام اجتماعي ملزم يعكس التصور الذي يهدف باستمرار إلى تحقيق المصالح الاجتماعية المشتركة عن طريق تنظيم شامل وطموح للأنشطة الإنسانية بغية تحقيق الأهداف وترجمة الأماني الاجتماعية. أو

مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في صيغة مكتوبة لتنظيم أمر معين، مثل قانون تنظيم الجامعات وقانون تنظيم مهنة المحاماة. أو

مجموعة من القواعد القانونية الملزمة المنظمة لسلوك الأشخاص في علاقاتهم داخل المجتمع، والمقرونة بجزاء مادي تفرضه السلطة العامة على من يخالفها وذلك بهدف تحقيق النظام العام.

اختلاف القانون و الأخلاق من حيث المؤيد والجزاء: ص ١٨. / ١٠ درجات/.

إن جزاء مخالفة قواعد القانون أشد وطأة مما عليه بحال مخالفة قواعد الأخلاق. فجزاء مخالفة القواعد القانونية هو جزاء مادي ملموس ومؤيد من قبل الدولة، حيث تتولى السلطة العامة توقيعه وبالقوة الجبرية عند الحاجة، وهذا الجزاء يكون جزائياً كالحبس والغرامة، أو مدنياً كالتنفيذ العيني والغرامة وبطلان العقد.

بينما يكون جزاء مخالفة القاعدة الأخلاقية معنوياً يتجسد بتأنيب ضمير المخالف واستنكار المجتمع لفعله دون أن يكون هناك سلطة عليا تتولى توقيعه.

٣ ـ عرف القواعد القانونية الآمرة "الناهية"، وتحدث عن مزايا التشريع. /٢٠/ درجة.

الآمرة "الناهية: ص ٥٥. / ٥ درجات/.

هي القاعدة التي تأمر بسلوك معين أو تنهي عنه بحيث لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها وذلك لتعلقها بالنظام العام في المجتمع، وكل اتفاق مخالف لها يعد باطلاً وهذه القواعد تسمى آمرة لأنها تتضمن الأمر أو النهي بحيث لا يجوز مخالفتها، ولأنها تشكل قيوداً على حرية الأفراد وهي قيود ضرورية لإقامة النظام العام وتحقيق المصلحة العامة.

مزايا التشريع: ص ٦٤+٦٥. / ١٥ درجة/.

سهولة سنه وتعديله وإلغائه.

فالتشريع يصدر عن السلطة التشريعية، أي تستطيع أن تضع ما تشاء من التشريعات استجابة للضرورات والمصالح الاجتماعية، كما يكون في وسعها إلغاء التشريعات القائمة إذا وجدتها غير ملائمة للأوضاع الاجتماعية الجديدة.

وضوح التشريع ودقته:

يصدر التشريع بصورة مكتوبة تحدد بدقة زمن ابتدائه ويمكن بسهولة معرفة تاريخ زواله، ويصاغ صياغة محكمة من قبل أناس متخصصين، وبذلك تكون القاعدة القانونية محددة وواضحة، يسهل الرجوع إليها لمعرفة مضمونها، وهذا ما يحقق الأمن والاستقرار في المعاملات.

التشريع أداة لتحقيق وحدة النظام القانوني في الدولة.

لأن التشريع الصادر عن السلطة المختصة في الدولة يكون عاماً ونافذاً على كل أنحاء الدولة ويطبق على كل مواطنيها، وهذا ما يؤدي إلى توحيد النظام القانوني في الدولة.

٤ــ تحدث عن مبدأ "إقليمية القوانين"، وعدد الأمور التي يطبق عليها مبدأ "إقليمية القوانين". /٢٠/ درجة.

إقليمية القوانين: ص ٩٨. / ١٠ درجات/.

يقصد بمبدأ إقليمية القوانين أن تطبق قوانين الدولة على كل ما يحدث داخل حدود إقليمها وتسري على كل الأشخاص الموجودين سواء أكانوا من المواطنين أم من الأجانب، ولا تسري على ما يقع خارج هذا الإقليم حتى لو كان الأمر متعلقاً بمواطنيها الموجودين في الخارج.

ويعد مبدأ إقليمية القوانين مظهراً من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها، بحيث أنها تستطيع أن تفرض القانون الواجب على جميع القاطنين في إقليمها، وإن عدم تطبيق قانون الدولة خارج إقليمها يعد أمراً تفرضه ضرورة احترام سيادة الدول الأخرى على أقاليمها.

الأمور التي يطبق عليها مبدأ "إقليمية القوانين: ص ١٠١. / ١٠ درجات/.

القواعد المتعلقة بالاختصاص القضائي وإجراءات المحاكمة.

القواعد المتعلقة بالعقارات والمنقولات وما يترتب عليها من حقوق عينية.

القواعد المتعلقة بالالتزامات غير التعاقدية.

القواعد المتعلقة بالنظام العام والآداب.

القواعد المتعلقة بالضابطة الإدارية (البوليس الإداري) مثل قواعد تنظيم المرور ومراقبة الأسواق والمحلات الخطرة والمقلقة للراحة والضارة بالصحة العامة.

جامعة دمشق
النائب
كلية العلوم السياسية

٥ ـ عدد تعداداً فقط أنواع تفسير القاعدة القانونية، وتحدث عن "نشوء الجمعية وبدء شخصيتها". /١٥/ درجة.

أنواع تفسير القاعدة القانونية: ص ١٣٢. / ٨ درجات/.

التفسير التشريعي ـ التفسير القضائي ـ التفسير الفقهي ـ التفسير الإداري .

نشوء الجمعية وبدء شخصيتها: ص ٢٥٢-٢٥٣ / ٧ درجات/.

تنشأ الجمعية بموجب نظام مكتوب موقع من مؤسسيها ولا تكتسب الشخصية الاعتبارية إلا بشهرها وتسجيلها.

ففي ما يتعلق بنظامها المكتوب فإنه يجب أن يتضمن البيانات التالية:

اسم الجمعية وغرضها ومركز إدارتها الذي يجب أن يكون في سورية، واسم الأعضاء المؤسسين ولقب كل منهم وسنه وجنسيته ومهنته وموطنه، وموارد الجمعية وكيفية استغلالها، والهيئات التي تمثل الجمعية واختصاصاتها، وكيفية تعيين وعزل أعضاء هذه الهيئات، وحقوق الأعضاء وواجباتهم، وطرائق المراقبة المالية، وكيفية تعديل نظام الجمعية، وإدماجها وتقسيمها إلى فروع.

أما فيما يتعلق بشهر الجمعية فيكون بشهر نظامها وقيده في السجلات الرسمية (وزارة الشؤون الاجتماعية) وينشر ملخص القيد في الجريدة الرسمية.

٦ ـــ عدد تعداداً فقط أنواع الحقوق الشخصية، وتحدث عن "الوصاية كأحد أنواع النيابة الشرعية". /١٥/ درجة.

أنواع الحقوق الشخصية: ص ١٧٠. / ٦ درجات/.

الالتزام بالقيام بعمل، الالتزام بالامتناع عن عمل، الالتزام بإعطاء شيء.

الوصاية كأحد أنواع النيابة الشرعية: ص ٢١٤. / ٩ درجات/.

وتكون الوصاية على القاصر فيما يتعلق بأموره المالية فقط دون أموره الشخصية، وتسمى بالوصاية عندما يكون الوصي من غير الأب والجد، أماب النسبة للأب والجد فتسمى بالولاية على المال.

ويعود الحق في تعيين الوصي على الصغير للأب ثم الجد، ويسمى بهذه الحالة بالوصي المختار، وفي حال عدم وجود الوصي المختار تقوم المحكمة بتعيين الوصي، ولا يشترط أن يكون الوصي على المال هو الولي على النفس. علماً بأنه في أغلب الأحيان يتم تعيين الولي على النفس وصياً بنفس الوقت.

وتجدر الملاحظة في هذا المجال إلى أنه إذا كان الولي على مال القاصر من غير الأب والجد يسمى بالوصي، فإن من يتولى الإشراف على شؤون المحكوم عليه بعقوبة جنائية يسمى أيضاً بالوصي.